

المجلس الإسلامي يفتى بكيفية أداء الحقوق عند تغير سعر العملة

الكاتب : المجلس الإسلامي السوري

التاريخ : 29 أغسطس 2017 م

المشاهدات : 7588



المجلس الإسلامي السوري

مجلس الإفتاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الفتوى:	05
تاریخ الفتوى:	الثلاثاء، 07 ذو الحجه 1438 هـ الموافق 29 آب 2017 م

أثر تغير قيمة العملة على أداء الحقوق

السؤال: يتساءل كثير من الناس عن كيفية التعامل مع مسألة تغير سعر العملة بسبب الأحداث الجارية في سوريا في رد الحقوق المالية من الديون، أو المهر المؤخر، أو المال المسروق والمغصوب إذا تاب صاحبه؟

الجواب: الحمد لله، والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاد، وبعد: فإذا كانت الحقوق الثابتة في الذمة ذهباً أو فضة أو سلعة مكيلةً أو موزونة: فالواجب ردُّ مثليها مهما تغيرت قيمة العملة، وإن كانت من الأوراق المالية وكان التغير أقل من ثلث قيمتها فيجب ردُّ المثل أيضاً، وأما إذا كان التغير بمقدار الثلث فأكثر فيُصار إلى الصلح الواجب، وتفصيل ذلك كما يلي:

أولاً: إذا كان الدين الثابت في الذمة من الذهب أو الفضة، أو كان من الأشياء العينية التي لها ما يماثلها كالتى تقدر بالكيل (الحجم) كالزيت والعبوب، أو الوزن كالمعادن: فالذى عليه عامة العلماء وجوب أداء القدر المتفق عليه (المثل) دون نظر للتغير القيمة والسعر بين يوم الدين ويوم السداد: لأنَّ هذه الأشياء لها قيمة ذاتية لا تنزل مهما تغير السعر والقيمة.

قال ابن عابدين في رسالته «تنبيه الرقود على مسائل النقود»: (فإنه لا يلزم من وجب له نوع منها سواه بالإجماع). ثانياً: إذا كان الدين الثابت في الذمة من الأوراق النقدية، وحصل فيه تغير رخصاً أو غلاء، وكان أقل من الثلث: فالواجب فيه رد المثل: لأنَّ ما دون الثلث يغترف شرعاً كالغبن البسيط، ولا تخلو منه العمارات عادة، وهو داخل في عموم كلام أهل العلم في رد الدين بالمثل.

ثالثاً: أما إن بلغ التغير في العملة الثلث أو زاد عنها، فلأهل العلم فيها اتجاهات:

- ١- رد المثل سواء غلت العملة أو رخصت.
 - ٢- رد القيمة بالذهب أو الفضة أو بالنقد الراجح والعملة الثابتة.
 - ٣- اللجوء للصلح الواجب، بتراضي الطرفين فيما بينهما في تحمل الخسارة، أو يرفع الأمر للفاضي الذي يفصل بينهما بتقدير ما يتحمله كل طرف في الخسارة.
- ولكل اتجاه أدلة، والذي يميل إليه المجلس، وترتاح له القلوب، وتهدا به النفوس، وبؤدي مقصد البناء المرصوص والجسد الواحد، والتراحم والتتعاون على البر والتقوى، هو القول الثالث الفاضي باللجوء للصلح، أو رفع الأمر للقضاء: لما فيه من اعتبار الظروف الطارئة وما توجبه من التخفيف عن المتضرر بسبها: إعمالاً لقاعدة الفقهية الكبرى (الضرر يزال).

صفحة 2 / 1

وأوضح المجلس في فتواه، أنه إذا كانت الحقوق الثابتة في الذمة ذهباً أو فضة أو سلعة مكيلة أو موزونة، فالواجب رد مثلها، مهما تغيرت قيمة العملة، وإن كانت من الأوراق المالية وكان التغير أقل من ثلث قيمتها فيجب رد المثل أيضاً، وأما إذا كان التغير بمقدار الثلث فأكثر فيصار إلى الصلح الواجب.

[صورة الفتوى:](#)



[المصادر:](#)